

التداخل الوظيفي في العلاقات النحوية

د. منيرة عبدالله ناصر الفريجي (*)

مقدمة :

قسّمت العربية كلماتها إلى : أسماء ، وأفعال ، وحروف ، وهذه هي القسمة الشائعة ، ثم وضع النحاة أصولاً وخصائص لكل واحد منها تفرقه عن غيره ، سواء أكانت هذه الخصائص والأصول شكلية ، أو وظيفية ، أو معنوية ، إلا أن بناء الحدود لم يكن محكماً مانعاً ؛ مما جعل بعض كلمات العربية يتداخل على بعضها الآخر ، فكان التبادل الوظيفي بين الأسماء ، والأفعال ، والحروف ، فمما ضبطته أصول النحو العامل وعدم العامل من كلم العربية ، وذلك من خلال العلاقات النحوية بين المفردات داخل السياقات والتراكيب ، غير أن الواقع الاستعمالي لعلاقات الكلمات بما قبلها وما بعدها لم يراع الفروق الوظيفية التي تأتي تبعاً للفروق الشكلية التي حدّتها العربية ، فكان التبادل الوظيفي بين أنواع كلمات العربية الثلاثة ، فيتداخل الاسم على الفعل ، فيعمل عمله ، ويتداخل الفعل على الاسم فيعرب ، وتتداخل بعض الحروف على بعضها الآخر عملاً ومعنى ، ويتداخل الاسم على الحرف فيبنى ، ويتداخل الفعل على الحرف فيجمد^(١).

أي يمكن لنا أن نجد أنه لكل وظيفة نحوية باباً يتضمّن تعريفاً يحدد للوظيفة شروطها الصرفية والإعرابية والموقعية ويعيّن أبعادها الدلالية ، ثم يمتد الوصف ليشمل ما يطرأ على الوظيفة من تقديم وتأخير وحذف ضمن العلاقات التركيبية المختلفة التي تربطها بغيرها من الوظائف النحوية والتي تنتظم جميعها في إطار

(*) أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية وآدابها ، بكلية الآداب ، جامعة نورة عبد الرحمن بالرياض.

(١) ينظر: الرضي: شرح الكافية ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ، ٣٦/١، ٣٧.

نظرية العامل النحوي. وتمثل شروط الوظيفة النحوية المذكورة في الحد الصورة الأصلية لتلك الوظيفة التي قد تتغير وتتبدل عن الأصل بما يطرأ عليها من استثناءات متعددة يسمح بها الاستعمال ، ويجوزها النحاة مستضيئين بالأسس التفسيرية التي اعتمدوها في وصفهم^(١).

ويذهب النحاة الى أن الوحدات اللغوية هي المسؤولة عن توصيل المعنى . فالمعنى الوظيفي، يقوم ويرتكز إلى إحدى الوحدات اللغوية الثلاث: الوحدة الصوتية، أو الوحدة الصرفية، أو الوحدة النحوية، إذ تقوم الوحدة الصوتية بالتفريق بين الكلمات، كتفريق القاف بين الكلمة (قام) والكلمات الأخرى المشتركة معها في بقية الوحدات الصوتية (صام، عام، نام)، وتدل الصيغ الصرفية (فعل، فاعل، فعول، مفعول) على المبالغة في الفعل، وشغل الكلمة وظائف معينة في الجملة يكسبها معاني مخصوصة كالفاعلية والمفعولية وغير ذلك .

ورأيت في دراستي هذه أن أقف عند التداخل الوظيفي النحوي والصرفي لبعض الأبواب النحوية مع تمثل شروطه ودلالاته ضمن العلاقات التركيبية التي تربط بعض الابواب ببعضها الآخر . إذ قمت بتعريف التداخل الوظيفي وذكر أسبابه مع التعريف بالتعدد الوظيفي للتركيب الواحد ، مع التركيز على أنمذجة تطبيقية منها باب صرفي إنَّ التداخل الوظيفي في الصيغ من الجانب الصرفي كتداخل صيغة فاعل مع فاعل ومفعول مع فاعل وصيغة مفعول مع فاعل وباب نحوي تركيبي التداخل الدلالي بين الحال والمفعول فيه أو بين الحال والمفعول معه ، والتداخل الدلالي بين الحال والصفة

إن دراسة كلمات العربية في التراث النحوي، واستقراءها وملاحظة المعاني والعلاقات النحوية التي جعلت بعضها يتداخل على بعض، هو الجانب الوظيفي، وذلك لما ترتب على الوظيفة من أثر في الكلمات العربية، فبعضها خالص الاسمية من حيث علاقته بالكلمات داخل التراكيب، وبعضها يزاوج بين الفعلية والاسمية، عاملاً

(١) تمام حسان: الأصول: دراسة ايبستيمولوجية للفكر اللغوي العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص: ١٩٨٢، ١٤٦.

ومعمولاً تارة، فمحتفظ بخصائص الأسماء، وله حظ بوظيفة الفعل، وعاملاً لا معمولاً تارة أخرى، متخلياً عن التأثير بالعوامل الذي تتمتع به الأسماء، ومتمسكاً بالعمل الذي هو من خصائص الأفعال، ومن الأول: اسم الفاعل، والمفعول، وغيرهما من الأسماء التي عملت عمل أفعالها، ومن الثاني: أسماء الأفعال، والثالث: ما يكون خالصاً للاسمية، نحو: رجل، وأسد، ومحمد.

الفرق بين التداخل الوظيفي والتعدد الوظيفي :

التداخل الوظيفي :

هو إلزام بأبين نحويين أو صرفيين معنى وظيفي واحد . وهو ما ألمح إليه سيبويه في قوله: "ومثل ذلك قولك: إن زيدا ظريف وعمرؤ وعمرأ، فالمعنى في الحديث واحد وما يراد من الأعمال مختلف"^(١).

التعدد الوظيفي : هو جواز إعطاء الكلمة أكثر من وظيفة نحوية بناء على الخلاف في معناها ، سواء أكان ذلك في سياق واحد أو سياقات متعددة .

يذهب تمام حسن الى أن المعاني الوظيفية التي تعبّر عنها المباني الصرفية هي بطبيعتها تتسم بالتعدد والاحتمال، فالمبنى الصرفي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد مادام غير متحقق بعلامة ما في سياق ما، فإذا تحقق المعنى بعلامة أصبح نصاً في معنى واحد بعينه تحدده القرائن اللفظية والمعنوية والحالية على السواء."^(٢)

أسباب التداخل الوظيفي ومظاهره .

يقول ابن جني "وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين، هذا يدعوك إلى أمر وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلاماً أمسكت بعروة

(١) سيبويه : الكتاب تحقيق: د. إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ . ، ٦١/١ .

(٢) تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، ٢٠٠٤م : ١٦٣ .

المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب^(١). وابن جني يقدّم المعنى على الإعراب في أغلب الأمثلة التي يناقشها، إلا أن بعض النحاة لا يمانعون أن يختلف تفسير المعنى عن تقدير الإعراب .

نقول لطيفة النجار إن نظرية النحو العربي القائمة على القول بالعامل منضبطة، عند النحاة ، بضوابط مختلفة ، يعد المعنى واحداً منها ، فهو ليس ضابطاً رئيساً ، في كثير من المواضع ؛ "قبنية النظرية النحوية المتمثلة في العامل النحوي ذات طبيعة تركيبية شكلية ، تتخذ من العلاقات النحوية أساساً في رسم أطرها وأبعادها الرئيسة ، ولكنها في الوقت نفسه لا تغفل دور العناصر (الدلالية) في تشكيل النسق النهائي للنظرية ، فتضع لها أدواراً مؤثرة تحرك مكونات النظرية في اتجاهات مخصوصة"^(٢)، لكنها لا تطلق لها زمام التحكم في الوصف، بل تقيدها بالضوابط الشكلية والبنوية الأخرى التي تعد أكثر انضباطاً وتماسكاً بحيث يتنبه النحاة إلى ما يعتري التراكيب ، أحياناً ، من تجاذب بين المعنى والإعراب، أو بين الأبعاد الدلالية الخالصة من جهة والضوابط الشكلية المختلفة من جهة أخرى ، وهو ملحظ أشاروا إليه في مرحلة مبكرة من وصف العربية ؛ من ذلك، مثلاً، ما ألمح إليه سيبويه في قوله: "ومثل ذلك قولك: إن زيذا ظريف وعمرؤ وعمرأ، فالمعنى في الحديث واحد وما يراد من الأعمال مختلف"^(٣).

وقد وضع ابن هشام باباً كاملاً للحديث عن الموجهات التي تضبط القول في إعراب العناصر في التركيب، وضح فيه من خلال أمثلة كثيرة كيف تتداخل المرجحات الدلالية الوظيفية والصناعية ، وكيف السبيل إلى ضبط المسألة على نحو من التحكم المشروع الذي يحفظ للنظرية تماسكها وتوافقها . ونحن إذا افترضنا أننا واجهنا النحاة بمثل تلك التداخلات الوظيفية الدلالية بين الوظائف النحوية ، فإن جوابهم سيكون حاضراً، متوافقاً مع أصولهم، متناغماً مع ضوابطهم ؛ لأنهم سيقولون

(١) ابن جني، الخصائص . دار المعارف . دمشق . ١٩٩٢ م ، ٢٥٥/٣ .

(٢) لطيفة النجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، ١٨٨ .

(٣) سيبويه : الكتاب ، ٦١/١ .

"وأي منع في أن يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الإعراب ؟ إلا ترى أن معنى "جئت راكبًا" : جئت وقت ركوبي ، والأول حال والثاني مفعول فيه ؟" (١).

وهكذا نرى وقوف النحاة على مظاهر التداخل بين الوظائف النحوية والصرفية، وأن هذا التداخل، يؤكد القول بتعدد الاحتمالات الإعرابية في التركيب والصرف .

أي إذا كان هذا التداخل يتفاوت ويختلف؛ حسب ما يقويه من ضوابط نحوية وشكلية اعتمدها النحاة في تحليلهم انفتح الباب للقول بتعدد الإعراب وتداخل الوظائف، والتفت، حينئذ، إلى السياق لترجيح وجه على آخر، وهذا نهج معروف عند النحاة، ويتضح جدًا في كتب إعراب القرآن وتفسيره، أمّا إذا كان التداخل بين الوظائف النحوية دلاليًا خالصًا لا يعضده اشتراك نحوي أو صرفي أو موقعي فإن هذه الأبعاد الدلالية المشتركة لا يلتفت إليها في الغالب، ويبقى القول في إعراب الكلمة محصورًا في بابها لا يخرج عنها إلى غيرها.

والتداخل أيضًا في الشروط الصرفية بين الوظائف النحوية يفتح باب الاحتمال والتعدد فإن عدم الاشتراك في ذلك يخلق هذا الباب تمامًا وإن كان هناك تداخل دلالي واضح بين وظيفة وأخرى؛ فالاشتراك الدلالي وحده لا يسوغ القول بالتعدد والاحتمال، بل هو محتاج إلى ما يعضده من معايير شكلية كالإعراب والبنية الصرفية وبعض الشروط الموقعية والشكلية الأخرى.

ومن المهم لنا أن نلاحظ أن التداخل الوظيفي النحوي يفسح مجالاً واسعاً للتداخل في الشرط الصرفي أو في التنوع البنيوي للوظيفة النحوية ، وأن التمايز الوظيفي من جهة أخرى يؤدي إلى تمايز في الشرط الصرفي والتنوع البنيوي، وقد يبدو الأمر في ظاهره متناقضًا لكن شبكة العلاقات بين الوظائف بتنوعاتها المختلفة وبمستوياتها المرتبة ترتيبًا يراعي الأولوية والتدرج تخلق نوعًا من الانسجام داخل بنية اللغة، بحيث يفرز التداخل والتمايز نتائج متوافقة نوعًا ما.

(١) الرضي: شرح الكافية ، ١٩٢/١.

فالتداخل يُدخل الوظيفة في نقطة تماس مع وظائف أخرى، والتمايز يحفظ لها منطقة خاصة بها، وهكذا تدور الوظائف النحوية في فضاء التركيب بين معايير تقربها من نقطة ما، وأخرى تبعد عنها، وتنضبط المسألة، بعدئذ، بالموازنة بين المعايير المختلفة وترجيح بعضها على بعض، أو ترك المسألة مفتوحة لعدة احتمالات يقبلها التركيب.

إذا نرى أن التداخل بوصفها ظاهرة نحوية تتبادل فيها الأسماء والأفعال والحروف الوظائف مطروحة عند جميع النحاة، فالأسماء تؤدي وظائف الأفعال وتعمل عملها، وتتداخل على الحروف فتبني مثلها، كما أن الأفعال تتداخل على الأسماء فتعرب في بعض أحوالها، وتتداخل على الحروف فتجمد كجمودها، وتتداخل الحروف على الأفعال فتعمل الرفع والنصب، كما يتداخل الحرف على الحرف فيأخذ معناه وخصائصه. "فتتداخل الأسماء على الأفعال في المعنى فتعطي حكم الفعل، وذلك ببناء اسم الفعل وعمله عمله معاً، وعمل البواقي عمله حسب" (١).

إشارة إلى اسم الفاعل، وأمثلة المبالغة، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وغيرها من الأسماء التي عملت عمل الفعل، وقال: "بني الاسم لتداخله على الحرف فيما يخصها" (٢).

وتداخلت الأسماء على الأفعال في جانبين: شكلي، ووظيفي.

ومن الجانب الشكلي بناء اسم الفعل، تداخلاً على الفعل، وفي العربية أسماء أخرى مبنية لشبه الحرف، وقيل إن شبه الأسماء بالحروف مجوز للبناء لا موجب له (٣)، ومنع الأسماء من الصرف، وإنما الأصل في الأسماء الصرف والإعراب (٤).

(١) الرضي: شرح الكافية، ٣٧/١.

(٢) الرضي: شرح الكافية، ٣٧/١.

(٣) عبد القاهر الجرجاني: المفقصد في شرح الإيضاح، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م، ١٣١/١.

(٤) ينظر الإتصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ٢ ج، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ١٩٨٧م، ١٦٦/١، ٥١٤/٢، الرضي: شرح الكافية، ٣٦/١، ٣٧، ٦٥/٢، ٦٦.

الوظيفة:

الوظيفة هي العمل النحوي الذي تؤديه الكلمة داخل الجملة، أو علاقة الكلمة بالكلمات الأخرى داخل الجملة العربية، وتقرّر القواعد الأصولية أن الأسماء وظيفيًا معمولة لا عاملة، قال ابن السراج: "إذا كان أصل الأعمال للأفعال، وأصل الإعراب للأسماء"^(١).

وقال ابن الخشاب: "أصل الأسماء أن تكون معربة معمولة، كما أن أصل الأفعال أن تكون مبنية عاملة"^(٢).

فمن الناحية الوظيفية تكون الأسماء في الجملة العربية معمولة ذات مواقع إعرابية محدّدة، هذا في أصل القاعدة، أمّا الاستعمال ففيه تبادل وظيفي بين الأسماء والأفعال، فتأخذ بعض الأسماء الوظيفة الخاصة بالأفعال وهي "العمل" بحيث تصبح مؤثرة في غيرها، ولا تكون عاملة إلا إذا توسّلت للأفعال وتقرّبت إليها بأن تشبهها في بعض ما يخصّها، والأسماء التي تعمل عمل الأفعال هي: المصدر، اسم الفاعل، أمثلة المبالغة، اسم المفعول، الصفة المشبهة، اسم الفعل، الظرف والمجرور، اسم المصدر، اسم التفضيل. ذكرها ابن هشام وعدّها عشرة^(٣).

المبحث الأول: باب صرفي (أنمذجة تطبيقية) :

إنّ التداخل الوظيفي في الصيغ من الجانب الصرفي هو موضوع صرفي يبحث في الدلالة والأصوات وعلم النحو، والفصائل النحوية، وما قالته العرب في كلامها باستخدام صيغة بدل صيغة أخرى^(٤).

(١) أبو بكر السراج: الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

١٢٣/١.

(٢) المرتجل: ابن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ : ٢٢٥.

(٣) ابن هشام: شرح شذور الذهب، مكتبة محمد علي صبيح : ٣٠٤-٣٣٣.

(٤) ياقوت: محمود سليمان، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص ٩،

وما بعدها.

لقد اتخذ التداخل في الصيغ الصرفية مظاهر كثيرة، منها التداخل بين صيغة (مفعول) وصيغة (فعل)، فالتداخل في الصيغ من الجانب الصرفي وما له علاقة بالجانب الدلالي الوظيفي لها، نجده في أبنية كثيرة تُصاغ للدلالة على معنى عام كلي، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل، وغيرها من المشتقات، فهذه كلها لها أبنية محدّدة وصيغ ثابتة تُصاغ عليها، إلا أننا نجد أحياناً بعضها عندما تخرج عن قواعد صوغ الأبنية المعروفة لها، تتداخل وظيفياً مع بعضها البعض بحيث يصبح لها دلالات تنحصر في وظائف صرفية مختلف .

تداخل صيغة (فاعل) مع (فعل) :

تتداخل صيغة الوحدة الصرفية (فاعل) مع (فعل)، إذا قصد بها الدلالة على الحدث في الصّفات^(١) كقولهم: (لَقَيْتُهُ أَذْنَى دَنَى) ^(٢) أي: "لَقَيْتُهُ أَوْلَ شَيْءٍ..."، والدنَى "فعل"، بمعنى (فاعل) أي: "أَنْتَى دَانٍ، وَأَقْرَبُ قَرِيبٍ"، وكذا قولهم: (كُلُّ دَنَى دُونَهُ دَنَى) ^(٣)، فالدَنَى بمعنى "الدَّانِي"، وهو "فعل" من الدَنَوُ، والدَنَوُ لم يكن ثابتاً في موصوفه، وإنما هو حادث فيه في زمن معيّن.

تداخل صيغة (مفعول) مع (فعل) :

من خلال تقصينا نرى إن مجيء (فعل) بمعنى (مفعول) كثير في اللغة العربية، ولكنّه مع كثرته غير مقيس^(٤) ومرجعه عندهم السماع^(٥)، ويُغذّل من (مفعول)، إلى

(١) الزمخشري، المفصل في النحو، تحقيق جي، بي، بروج، ص ١٠١، ابن يعيش: شرح المفصل، المطبعة المنيرية، مصر، ٨٢/٦.

(٢) الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد، مجمع الأمثال، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٩٥٥م، ٢١٠/٢.

(٣) أبو منصور الأزهري، محمد بن أحمد : تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، مصر : ١٨٩/١٤.

، الميداني، مجمع الأمثال ١٥٦/٢.

(٤) رضي الدين الاستربادي، شرح الكافية في النحو، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٧٩م، ٢٦٦/١.

(٥) خالد بن عبد الله الأزهري: التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ٨١، ٨٠/٢.

(فعل)، إذا أريد من وظيفته الدلالة على المبالغة والشدة^(١)، وإذا كان (فعل)، بمعنى (مفعول)، استوى فيه المذكر والمؤنث، فلا تلحقه هاء التأنيث، ويلتزم التذكير في الحالتين للتفريق بين ماله الفعل، وما الفعل وقع عليه، وكان ماهو (فاعل) أولى بثبوت الهاء فيه، لأنه مبني على الفعل، والذي هو (مفعول) أولى بالتذكير؛ لأنه معبّول عن بناء الفعل^(٢).

ويمكن تعليل السبب في تداخل صيغة (مفعول) مع (فعل)، تعليلًا صوتيًا، لأن "الياء" أخفّ من "الواو"، فيقال: كفّ خضيب، ولمّه ذهبن، ورجل جريح، وصريع، والأصل: مخضوبة، ومدهونة، ومجروح، ومصروع، كلّ ذلك أصله "الواو"^(٣)، لأنه (مفعول)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَئِذَا كُنْتَ أَشْأَىٰ دَوَّابًا إِنَّمَا يَرِيحُهَا مَرْكَبٌ مِّنْ مَّوَدَّاتٍ فَاتَّخِذْهَا بِكُفٍّ وَقُلْ لِّلرَّجِيمِ كُفٌّ﴾^(٤). وكقوله تعالى: ﴿قَالَ فَاحْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾^(٥). فقال "رجيم" ولم يقل (مرجوم)، لأنّ الرجيم أبلغ من المرجوم، لأن الصفة تلازمه في مثل هذه الصفة فضلاً عما فيها من خفة.

ويرى بعض الدارسين أنّ التداخل الوظيفي في هذه الصيغ إنّما^(٦) هو لغرض دلالي، جمالي، وذلك إذا أريد به المبالغة في الوصف؛ لأنّ "فعلًا" أبلغ من "مفعول" "فجريح" لا يقال إلا لمن كان جرحه بليغاً، أما ما كان غير ذلك فيقال له مجروح، ثم إن فعلًا يدلّ على ثبوت الصفة في صاحبها، ولهذا كان الوصف بها أثبت من

(١) ابن الناطم، شرح ألفية بن مالك، مطبعة القديس جارجيوس، بيروت، ١٣١٢هـ، ص ٢٢٦.

(٢) ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل : المخصص، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، ١٥٤/١٦-١٥٥.

(٣) ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، منشورات دار الحكمة، حلبوني، دمشق، ص ٨.

(٤) سورة آل عمران الآية ٣٦

(٥) سورة الحجر الآية ٣٤

(٦) القعدوني: إبراهيم ضاهر، ظاهرة التداخل في الصيغ الصرفية، بيروت، ١٩٨٦م، ص ٧٨.

(مفعول)، وأقوى منه وأبلغ^(١). وهناك مَنْ يرى أن سبب هذا التداخل الوظيفي صوتي يتمثل في كون "الياء" أخفّ من "الواو" لما في الأخير من ضمّ للشفتين، وضغط على الهواء^(٢) ليخرج الصوت، أمّا "الياء" فلا شيء من ذلك فيه، وهذا الرأي، وإن كان مقبولاً، إلا أنّه ليس السبب الرئيس في هذا الضرب من التداخل الصرفي، مع أنّه لا يصلح في جميع ما ذكر، ولكننا نرى أنّ المعنى يبقى له الأثر الكبير في التداخل ودلالته لما في صيغة "فعليل"، من دلالة على الثبوت والدوام، فإذا أريد الثبوت جيء به على صيغة فعليل، ثم إنّ "فعليلاً" لا يقال إلا لمن اتصف بها، في حين أن صيغة مفعول يقال له ولغيره، لدالاتها على الحال والاستقبال وغيره، فالذبيحة تختلف عن المذبوح، لأنها تعني ما أعدّ للذبح، أما المذبح، فهو ما ذُبِحَ فعلاً^(٣).

تداخل صيغة "مفعول" مع "فاعل":

ليس خفياً على القارئ أنّه قد يأتي "فاعل" ويُراد به "مفعول" إذا أريد المبالغة في الوصف كقوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾^(٤) أي لا أحد معصوم من أمر الله، وكقوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾ ﴿خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ﴾^(٥) فدافق، معناه: مدفوق، أي: مصبوب، فتداخلت صيغة "مفعول" مع "فاعل" ولكن الدافق أبلغ من المدفوق فقد جعله كأنه الفاعل، لأنّ العرب إذا أرادوا المبالغة في وصف الشيء جاؤوا بـ (فاعل) بدل مفعول ومنه قول الحطيئة في هجاء الزبرقان بن بدر:

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبَغْيَتِهَا وَاقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي^(٦)

(١) السامرائي، فاضل صالح: معاني الأبنية في العربية، بيروت، ١٩٨١م، ص ٦١-٦٢.

(٢) ابن خالوية، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، ص ٨.

(٣) السامرائي، معاني الأبنية في العربية، ص ٦١-٦٢.

(٤) سورة هود الآية ٤٣

(٥) سورة الطارق الآيتان ٥-٦

(٦) الحطيئة، الديوان، شرح ابن السكيت، تحقيق نعمان محمد أمين طه، مصر، ١٩٥٨م، ص ٢٨٤.

أي: المطعوم المكسو، ومثله قولهم: "النقد عند الحافرة"^(١)، وقيل: "النقد عند الحافر"..^(٢)

وأكثر الاحيان يتداخل المعنى الوظيفي الصرفي لصيغة "المفعول" مع "الفاعل" لغرض المبالغة في الوصف، فهم يقولون: سرّ كاتمٌ، وليل نائمٌ، وعيشة راضيةٌ، إذا أرادوا المبالغة في الكتمان، والسكون والرضا، وقد علّل الفراء هذا تعليلاً لهجياً بقوله: إنّ أهل الحجاز أفعل لها من غيرهم أن يجعلوا "المفعول" (فاعلاً) إذا كان في مذهب نعت، كقول العرب: هذا سرٌّ كاتمٌ، وهم ناصبٌ، وليل نائمٌ، وعيشة راضية^(٣)، أي: مرضيةٌ، فأقيم الفاعل مقام المفعول، وقد ذكر السيوطي أن فاعلاً^(٤) جاء بمعنى "مفعول" في خمسة أحرف هي: ترابٌ سافٍ، وعيشة راضيةٌ، وماءٌ دافقٌ. و سرٌّ كاتمٌ، وليل نائمٌ، ولكنها في الحقيقة أكثر من ذلك.

وقد يكون هناك تداخل صرفي بين صيغ اسم الفاعل نفسها، فقد تستخدم صيغة (فاعل)، بدل صيغة "مفعّل"، وكلاهما اسم فاعل، إلا أنّ "فاعلاً" من الفعل الثلاثي، و"مفعلاً" من غير الثلاثي، إنّما عدل من (مفعّل) إلى (فاعل)، وذلك على الصورة الآتية: كقول النابغة الذبياني:

كَلِينِي لَهُمْ يَا أَمِيمَةً نَاصِبٍ وَكَلِيلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَكِبِ^(٥)

فجعل "ناصباً" بمعنى "مُنْصَبٍ"؛ لأنّه أبلغ في وصف الليل، ولو شاء لقال: "مُنْصَبٍ" من غير أن يختل الوزن، لكنّه أثر "فاعلاً" على "مفعّل" لما فيه من وضوح الدلالة على الوصف^(٦).

(١) الميداني، مجمع الأمثال، ٣١٠/٢.

(٢) ابن سلام، أبو عبيد القاسم : الأمثال، تحقيق، د. عبد المجيد قطامش، السعودية، ١٩٨٠م، ص ٢٨٣.

(٣) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن الكريم، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٨٠م، ٢٥٥/٣.

(٤) جلال الدين السيوطي: المزهري في علوم اللغة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم وآخرين، مصر، ٨٩/٢.

(٥) النابغة الذبياني: الديوان : تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، مصر، ١٩٧٧م، ص ٤٠.

(٦) أبو منصور الأزهرى ، تهذيب اللغة، "نصب" ٢١٠/١٢،

وتأتي أحياناً الوحدات الصرفية مصدرًا خلافاً للقياس، كالوقوف، والوضوء، ومنه قوله تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخُدُودِ﴾ ﴿التَّارِدَاتِ الْوُقُودِ﴾^(١)

وهناك تداخل بين صيغة " فاعل " مع فعول وأيضاً مفعول مع فَعُول وغيره من الصيغ الصرفية التي تتداخل وظيفياً مع بعضها.

المبحث الثاني: باب نحوي تركيبى (أنمذجة تطبيقية) .

سنحاول في هذا المبحث الوقوف عند التداخل بين الحال والمفعول لأجله وتداخل الحال مع المفعول فيه وتداخل اسم الفاعل مع الفعل المضارع .

أولاً : التداخل الدلالي بين الحال والمفعول فيه أو بين الحال والمفعول معه:

ذهب النحاة الى أن هناك تداخلاً وظيفياً بين الحال والمفعول فيه "وخصوصاً ظرف الزمان؛ لأنّ الحال لا تبقى بل تنتقل إلى حال أخرى، كما أنّ الزمان منقضى لا يبقى ويخلفه غيره" ^(٢) .

ويمكن أن نلاحظ هذا التداخل كما ذهب سيبويه في قوله تعالى: ﴿يَغْشَى طَائِفَةٌ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ أَمْهَمْتُمْ أَمْهَمْتُمْ﴾ ^(٣) فقال فيه: (فإنما وجهوه على أنه يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحال، كأنه قال: إذ طائفة في هذه الحال، فإنما جعله وقتاً ولم يرد أن يجعلها واو عطف، وإنّما هي واو الابتداء) ^(٤)، ويبدو من تفسير سيبويه أنه استشعر الدلالة الزمنية التي تتحملها أمثال هذه الجمل فصّرح بها، ولكن متأخري النحاة فسّروا قوله تفسيراً يجرّد الجملة ممّا استشعره وأشار إليه، ويقصرها على دلالة الحال التي تعارفوا عليها.

(١) سورة البروج (٤-٥)

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٥٥/٢.

(٣) سورة آل عمران من الآية ١٥٤.

(٤) سيبويه : الكتاب ٤٧/١.

ولأننا نلاحظ أن هناك ترابطاً قوياً جداً بين واو الحال والدلالة على الزمان فقد أوردنا ابن منظور في اللسان مقسماً إياها قسمين مع عدم وجود فارق دلالي بينهما ؛ إذ يقول : " ومنها واوات الحال ، كقولك : أتيتك والشمس طالعة ، أي في حال طلوعها، قال الله تعالى : ﴿إِذْ نَادَىٰ وَهُوَ مَكْظُومٌ﴾^(١) ، ومنها واو الوقت كقولك : اعمل وأنت صحيح ، أي في وقت صحتك والآن وأنت فارغ، فهذه واو الوقت وهي قريبة من واو الحال"^(٢).

وفي المغني لابن هشام يتلمس هذا التداخل الوظيفي إذ يقول : "ومما يشكل قولهم في نحو" جاء زيد والشمس طالعة" إن الجملة الاسمية حال، مع أنها لا تتحل إلى مفرد، ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول، ولا هي حال مؤكدة، فقال ابن جني: تأويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه، يعني: فهي كالحال والنعت وقال ابن عمرو : هي مؤولة بقولك مبكراً ونحوه، وقال صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري: إنما الجملة مفعول معه، وأثبت مجيء المفعول معه جملة، وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾^(٣) في قراءة من رفع البحر، هو كقوله: وقد أغتدي والطير في وكناتها.. و"جئت والجيش مصطفى" ونحوهما من الأحوال التي حكمها حكم الظروف، فذلك عريت من ضمير ذي الحال"^(٤).

والحال، إذا كانت جملة، تتعدد دلالاتها وتتنوع معانيها مما يجعلها، في أحيان كثيرة، تبتعد عن الأصل الدلالي الموضوع لها وتقرب من تخوم وظائف نحوية

(١) سورة القلم من الآية ٤٨.

(٢) ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، الطبعة الثانية ١٤١٨ - ١٩٩٧. ، حرف الواو، والملوحظ أن ابن منظور لم يفرق بين الجملة المشتملة على ضمير ذي الحال والجملة الخالية منه. وانظر: فاضل السامرائي، معاني النحو، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد، ٢/٧٢٨ وما بعدها.

(٣) سورة لقمان من الآية ٢٧.

(٤) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ١٩٩٢م ، ٦٠٦/٢-٦٠٧.

أخرى فتعتبر عما تعتبر عنه تلك الوظائف، ولكن الشروط البنيوية للوظائف النحوية تقف حاجزاً أمام تبصّر الفروق الدلالية بين هذه الجمل والتقطن إلى الأبعاد الدلالية الأخرى التي يتضمنها السياق الواقعة فيه.

ثانياً : التداخل الدلالي بين الحال والصفة:

يبدو أنّ السياق الذي ترد فيه جملة الحال يؤثر تأثيراً قوياً في توجيه معنى هذه الجملة وفي تقريبها من أبعاد دلالية لوظائف نحوية أخرى ؛ فإذا كان الفرق الحاسم بين الحال والصفة أنّ الحال طارئة تزول بزوال العامل وأنّ الصفة لا تتقيد بالعامل بل هي تحلية للموصوف وتبين له أنّه المعروف بهذه الصفة ^(١)، فهي "لفظ يتبع الموصوف في إعرابه تحلية وتخصيصاً له بذكر معنى في الموصوف أو في شيء من سببه، وذلك المعنى عرض للذات لازم له" ^(٢)، فإنّ جملة الحال تأتي، في بعض السياقات، قريبة من الصفة متداخلة معها دلاليّاً؛ إذ يبرز فيها سبب التحلية والتبيين الذي نجده في وظيفة الصفة، فلا تكون طارئة ولا يتعلّق وجودها بوجود العامل فيها، وهي في مثل هذه السياقات تختلف عن الحال اللازمة التي ذكرها النحاة وعدّوها أقسامها. وذلك كما في الأمثلة الآتية:

﴿يُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰ أَبْنَائِمَا وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ ^(٣) وقال المتنبي:

أبالغمرات توعدنا النصارى ونحن نجومها وهي البروج ^(٤)

(١) انظر: المبرد، أبو العباس: المقتضب، تحقيق عبد الخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م، ٢٩٩/٤.

(٢) المهين، عبد القادر: الجملة في نظر النحاة العرب، حوليات الجامعة التونسية، ١٩٦٦، ٣، ٣٥-٤٦.

(٣) سورة يوسف من الآية ٨.

(٤) المتنبي: شرح ديوان المتنبي لعبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٠م.

والملاحظ على الأحوال السابقة أنها، جميعها، جمل اسمية مسبوقة بالواو، وخبرها اسم، وهو مما يرجح الثبات فيها، كما يبرز في الأمثلة الأربعة الأولى نوع آخر، هو ما اصطلاح المهيري على تسميته بالمقابلة^(١).

وواضح، عند اعتماد المعنى وحده، أن أمثال هذه الجمل تفارق الأبعاد الدلالية العامة لوظيفة الحال، التي سبق أن وضّحناها، وتستقل بأبعادها الدلالية الخاصة التي تضعها على تخوم قريبة جداً من وظيفة الصفة، لولا أن القيود والضوابط الشكلية الأخرى التي تنص على أن الجمل بعد المعارف أحوال تجذبها ثانية إلى حدود وظيفة الحال في العربية.

ثالثاً : التداخل بين الحال والمفعول لأجله:

يرى كثير من النحاة أنه في باب المفعول لأجله يجوز لنا أن نعرب المصدر الواقع في هذه الوظيفة، في كثير من المواقع، حالاً؛ لأن المصدر، عندهم، يجوز أن يقع حالاً، وإن كان هذا خلاف الأصل^(٢)، وعليه، فقد جوّز النحاة، مثلاً، وجهين في إعراب "عَبَثًا" من قوله تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ لَا تُرْجَعُونَ﴾^(٣) فقالوا فيها: يحتمل أن تكون مفعولاً لأجله ويحتمل أن تكون حالاً، فهذا الاحتمال مقبول؛ لأن في الشروط الصرفية للوظيفتين ما يبرّره؛ فالمفعول لأجله لا يكون إلا مصدرًا، والحال يجوز فيها ذلك أيضًا، فهذا التجويز فتح قناة تواصل بين الحال ووظائف نحوية أخرى، منها المفعول لأجله، مما سمح بتعدد الاحتمالات الإعرابية في التركيب الواحد.^(٤)

(١) المهيري، عبد القادر: الجملة في نظر النحاة العرب، حوليات الجامعة التونسية، ٣٥-٤٦.

(٢) ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، طبعة ١٤١٦ - ١٩٩٥، ٣٠٥/٢.

(٣) سورة المؤمنون الآية ١١٥

(٤) الزمخشري، الكشف، دار الفكر، ٤٥/٣.

فالنحاة قالوا عن المفعول لأجله الذي يلتقي مع الحال في البعد الدلالي في سياق ما: حالاً؛ لأنَّ الشرط الصرفي للحال يسمح بذلك.

ولكن من الصعب القول عن الحال التي تلتقي مع المفعول لأجله في البعد الدلالي في سياق ما: مفعولاً لأجله؟ وذلك لأنَّ الشرط الصرفي لوظيفة المفعول لأجله لا يسمح بهذا الاحتمال فنحن عندما نقول: جئتكَ رغبة في الاستفادة من علمك. نسمح بإعراب "رغبة" مفعولاً لأجله، أو حالاً. ولكن إذا قلنا: جئتكَ راعباً في الاستفادة من علمك. لم يبق في إعراب "راعباً" إلا وجه واحد؛ فهي حال، ولا احتمال آخر فيها، مع أنَّ الكلمة "راعباً" ما زالت محتفظة بالبعد الدلالي نفسه، فسبب العلة واضح فيها، وإنَّ كانت صيغة المشتق "اسم الفاعل" قد أضفت على المعنى لوناً خاصاً وبعداً جديداً فإنَّها لم تسلب التركيب المعنى المستفاد من صيغة المصدر. ولعل هذا يتضح إذا وضعنا هذا المشتق بإزاء مشتق آخر لا يتضمَّن معنى العلة، وذلك كما في الجملتين التاليتين:

جئتكَ راعباً.

جئتكَ ماشياً.

إذ يتبيَّن من المثالين السابقين أنَّ ليس كلَّ مشتقٍّ ، في وظيفة الحال ، يبيِّن هيئة صاحبه ، وأنَّ بعض المشتقات تتضمَّن وظائف نحوية أخرى ، كبيان العلة ، وهذا يعتمد ، في جانب كبير منه على الفروق في المعاني المعجمية للمشتقات ؛ فـ "راعباً" ينتمي إلى مجموعة الأفعال التي يسميها النحاة قلبيةً ، والتي يقولون في تعريفها: "إنَّها أفعال غير مؤثرة ولا واصلة منك إلى غيرك ، وإنَّما هي أمور تقع في النفس" (١)، أمَّا "ماشياً" فينتمي إلى مجموعة أخرى تعرف بالأفعال العلاجية ، وهي التي يناسبها أن تكون مبيِّنة للهيئات، أمَّا سابقتها فإنَّ بيان الهيئة فيها يأتي ضمناً مُستتجاً (٢).

(١) ابن يعيش، شرح المفصل، ٧٨/٧.

(٢) ومثال آخر على ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿هو الذي يرسل الرياح بشراً بين يدي رحمته﴾ إذ يحتمل القول في "بشراً" أن يكون مفعولاً لأجله ويجوز فيه أن يكون حالاً على تأويله بالمشتق. أمَّا قوله تعالى: ﴿ومن آياته أن يرسل الرياح مبشرات﴾ فمبشرات لا تعرب إلا حالاً؛ لأنَّها وصف مشتق، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل مجيء الكلمة على هذه الصورة = مجرداً من سبب العلة تماماً؟ والسؤال نفسه يتكرر مع قوله تعالى: ﴿فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين﴾.

وهكذا يبدو أنّ التعميم الذي نجده في الشرط الصرفي للوظيفة النحوية قد يُغيب بعض الفروق الدلالية الدقيقة بين مجموعة الألفاظ التي يتحقق فيها ذلك الشرط.

وقد يبدو التداخل الوظيفي بين الحال والمفعول لأجله ، إذا جاءت الحال وصفاً مشتقاً ، ضعيفاً يمكن التجاوز عنه ، خاصة إذا كانت الأمثلة عليه قليلة قابلة للتأويل الذي يردّها إلى دلالتها الأصلية وهي بيان هيئة صاحبها. ولكنّ هذا التداخل يقوى ويشتدّ عندما يعبر عن وظيفة الحال بجملة فعلية مضارعية ؛ إذ يأتي سبب التعليل في مقدّمة الأبعاد الدلالية التي يعبر عنها بالجملة الفعلية المضارعية ، لكنّ هذه الجملة تعرب حالاً ، ولا ينظر في احتمال كونها تعليلاً ؛ لأنّ التداخل الوظيفي لا يكفي وحده ، فلا بدّ من اشتراك في الشرط الصرفي أو التّنوُّع البنوي للوظيفة، والمفعول لأجله لا يأتي جملة عند النحاة؛ وهكذا يبدو أنّ تمسك النحاة بكون المفعول لأجله لا يكون إلا مصدرًا جعلهم لا يتنبّهون إلى سبب العلة في كثير من التراكيب التي عبّر فيها عن هذا السبب بالجملة، ففي مثل هذه السياقات تعرب الجملة حالاً بغض النظر عن البعد الدلالي الذي يفهم منها.

وعليه فإنّ ما يأتي يعرب عند النحاة أحوالاً ، من دون أن ينصّ على ما يتحمّله اللفظ من دلالة تفسيرية معلّلة : ﴿إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبَاتٍ﴾^(١)

قال عمر بن أبي ربيعة:

خرجت غداة النفر أعترض الدمى فلم أر أحلى منك في العين والقلب^(٢)

قال البحرّي:

حَصَرْتُ رَحْلِي الهموم فوجه — ستُ إلى أبيض المدائن عَنسي^(٣)

(١) سورة الإنسان من الآية ٢.

(٢) البحرّي : الديوان ، تحقيق : حسن كامل الصيرفي ، دار المعارف ، مصر ، ١١٥٢/٢ - ١١٦٢.

(٣) عمر بن أبي ربيعة : الديوان ، نشرته : دار صادر ، ١٩٦٦ م. ١٩/

وهكذا يمثل الاشتراك في الشرط الصرفي قناة تواصل مفتوحة تتداخل فيها الوظائف وتتعدد فيها أوجه التأويل الدلالي، وفي المقابل يمثل عدم الاشتراك في الشرط الصرفي حاجزاً وهمياً يغيب بعض الأبعاد الدلالية التي ينتجها التركيب أحياناً ويوجه إليها سياق الكلام (١)

وإذا تأملنا نصوص النحاة وجدنا أنهم كانوا، في الغالب، يربطون بين السبب الدلالي والشرط الصرفي للوظيفة النحوية؛ فالمفعول لأجله لا يكون إلا مصدرًا "لأنه علة وسبب لوقوع الفعل وداع له، والداعي إنما يكون حدثًا لا عينًا" (٢).

فهم في تفسيرهم يضعون المصدر في مقابل اسم العين الذي ينتفي وقوعه علة انتفاء واضحًا، ولكنهم لا يضعون المصدر في مقابل المشتق أو الفعل، مع أنهم يصرّحون بأن "الفعل إما أن يجتنب به فعل آخر؛ كقولك: احتملتك لاستدامة مودتك وزررتك لابتغاء معروفك، فاستدامة المودة معنى يجذب بالاحتمال وابتغاء الرزق معنى يجذب بالزيارة، وإما أن يدفع بالفعل الأول معنى حاصل؛ كقولك: فعلت هذا حذر شرك، فالحذر معنى حاصل يتوصل بما قبله من الفعل إلى دفعه، والمصادر معانٍ تحدث وتتقضي فذلك كانت علة بخلاف العين الثابتة" (٣)

وواضح أن المقياس الذي وضعوه لمجيء المفعول لأجله مصدرًا يصدق على الفعل المضارع؛ فسبب العلة غير منتف فيه، حتى إننا لو قلنا: احتملتك أستديم مودتك، وزررتك أبتغي معروفك، لبقى معنى العلة مفهومًا؛ لأن الأفعال، أيضًا، معانٍ تحدث وتتقضي كالمصادر تمامًا.

ويزيد المسألة وضوحًا أن النحاة وضعوا شرطًا لانتصاب المصدر على أنه مفعول لأجله؛ فلا يعرب المصدر مفعولاً لأجله إلا إذا صحّ تقديره باللام: "لأن اللام

(١) انظر لطيفة النجار، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها. الطبعة الأولى.

دار البشير، عمان - الأردن، ١٩٩٣، ١٧٢ وما بعدها.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل، ٥٢/٢.

(٣) المصدر نفسه.

معناها العلة والغرض" ^(١)، فلو قلنا: جلسنا لنذكر الله/ قعدنا لتذاكر. وقبل ذلك: إذا علم خلقته ليهتدى به.

تفرّق الناس ليستظلوا بالشجر. لصحّ التقدير واستقام المعنى.

وعليه، فإنّ التداخل الدلالي بين الوظيفتين، في مثل هذه التراكيب، واضح جدًّا، مع أن ضوابط الوصف والتعديد تتعدّد عند النحاة ولا تقتصر على البعد الدلالي وحده.

رابعًا : التداخل بين اسم الفاعل والفعل المضارع

اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث. وصيغته من الثلاثي على فاعل، ومن غير الثلاثي على صيغة المضارع، بميم مضمومة، وكسر ما قبل الآخر ^(٢). وقيل: الصفة الذالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها ^(٣).

ويدل اسم الفاعل على حدث وصاحبه، قال سيبويه: "لأنك إذا قلت: "هذا ضارب" فقد جنّت بالفاعل وذكرته" ^(٤).

وقال: "ولم تحتج حين قلت: "هذا ضارب زيدًا" إلى فاعل ظاهر، لأنّ المضمّر في "ضارب" هو الفاعل" ^(٥). فالمشتق هنا فاعل موصوف، والمعنى فيه متجدّد جادث، لا مستقر ثابت ^(٦).

(١) ابن يعيش، شرح المفصل ٥٣/٢.

(٢) رضي الدين: شرح الكافية ١٩٨/٢.

(٣) ابن عقيل : المساعد على تسهيل الفوائد: شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، ١٤٠٥هـ. ١٨٨/٢.

(٤) سيبويه : الكتاب ٤٩/١.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) ابن عقيل : المساعد ١٨٨/٢.

ويعمل اسم الفاعل عمل فعله وفق شروط معينة، أما كيف عمل وهو اسم وحق الأسماء ألا تعمل؟ فأجاب عنه سيبويه:

"ومن ذلك قولك: "وهذا ضاربٌ زيدًا غداً" فمعناه وعمله مثل "هذا يضرب زيدًا غداً"^(١). فالشكل شكل الأسماء، والمعنى والعمل معنى وعمل الفعل المضارع، فتقول: "هذا ضاربٌ عبدالله الساعة" فمعناه وعمله مثل "هذا يضرب زيدًا الساعة" و"كان زيدٌ ضاربًا أباك" فإنما تحدث أيضًا عن اتصال فعل في حين وقوعه، و"كان موافقًا زيدًا" فمعناه وعمله كقولك: "كان يضرب أباك" و"يوافق زيدًا" فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوناً"^(٢).

فاسم الفاعل والفعل المضارع سواء في المعنى والعمل إذا حدثت عن فعل في حين وقوعه.

واسم الفاعل ليس عريقاً في العمل، ولا أصلاً فيه على عده اسماً، والعمل فيه بحق الشبه لا بحق الأصل، قال سيبويه: "لأنَّ "ضاربًا" اسم وإن كان فيه معنى الفعل"^(٣) وإن كان أصلاً في العمل بالنظر إلى بعض أسماء العربية العاملة كأمثلة المبالغة، وأفعل التفضيل، والصفة المشبهة، فينَّ لاحقات به، قال سيبويه: "فأما الأصل الأكثر الذي جرى مجرى الفعل من الأسماء فهو "فاعل"^(٤).

وقال الفارسي: "إنما وصف بالمصادر النكرة، وهو قولك: "مررت برجل حسبك، وكفئك، وما شئت من رجل" ؛ لأنَّ المصدر مشبه باسم الفاعل؛ لأنَّه يعمل كما يعمل"^(٥).

(١) سيبويه : الكتاب ١/ ٢١٨.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه ١/ ١٥٥.

(٤) المصدر نفسه ١/ ١٧٣.

(٥) أبو علي الفارسي: المسائل المنثورة، تحقيق مصطفى الحدي، دار الحوار، دمشق، ١٩٩٥م :

وشبه اسم الفاعل بالفعل المضارع أنه جارٍ عليه في حركاته وسكناته، وعدد حروفه، وهذا شبه لفظي، وهو في معناه، وهذا شبه معنوي^(١).

والرحم بينهما قوية فكما أشبه اسم الفاعل الفعل المضارع أشبه المضارع اسم الفاعل: "وذلك لأن المضارع على وزن اسم الفاعل لفظاً وبتقديره معنى "فجاءني زيد يركب" بمعنى جاءني زيد راكباً، ولاسيما هو يصلح للحال وضعا، وبين الحالتين تناسب وإن كانا في الحقيقة مختلفين"^(٢).

فاستغناء الحال هنا عن الواو لمشابهة يركب لراكب التي لا تحتاج إليها، فكما أشبه اسم الفاعل الفعل المضارع فعل عمله، أشبه المضارع اسم الفاعل فاستغنى عن الواو عند وقوعه حالاً.

ومذهب المازني في جعل الحروف الأربعة في المضارع والأمر، وهي الألف في المثنيات، والواو في جمعي المذكر السالم، والياء في المخاطبة، والنون في جمعي المؤنث علامات كآلف الصفات وواوها في نحو: "حسنون" حروفاً والفاعل مستكن إنما هو بحمل المضارع على اسم الفاعل^(٣).

كما أجاز وقوع ضمير الفصل قبل المضارع لمشابهته للإسم، قال تعالى: ﴿وَمَكَرَ أُوتٌ﴾^(٤) ويمتنع "زيد هو قال" ؛ لأن الماضي لا يشابه الأسماء^(٥).

فالتداخل متبادل بين الفعل المضارع واسم الفاعل إذ يشبه كل منهما الآخر.

اسم الفاعل والفعل المضارع من الناحية التركيبية:

يقع كل من اسم الفاعل والفعل المضارع خبراً للمبتدأ، ولما دخل على المبتدأ من العوامل، كـ باب "كان" و"إن" ويصف كل منهما النكرة، نحو "مررت برجل ضاحك

(١) ينظر شرح المفصل ٢٦/٦.

(٢) رضي الدين: شرح الكافية ٢١٢/١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) سورة فاطر، آية: ١٠.

(٥) رضي الدين: شرح الكافية ٢٥/٢.

ويتحدث" و"برجل يتحدث وضاحك" ف"يفعل" تصف النكرة، وكذلك "فاعل" ولذا صحَّ عطف أحدهما على الآخر^(١)، قال تعالى: ﴿وَأَوَّلَ مَا يَرَوْنَ إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾^(٢) ويجوز تقديم منصوبه عليه، نحو "هو عمراً مكزماً" كما جاز تقديم معمول الفعل، ويعمل مضمراً عند من قدر اسم الفاعل ناصباً لـ "عمرو" في نحو "هو ضاربٌ زيداً وعمراً" وفي نحو "أزيداً أنت ضاربه"^(٣).

اسم الفاعل والفعل المضارع من الناحية الشكلية:

اسم الفاعل يثنى ويُجمع، وزيادة التنثية والجمع فيه جارية مجرى الزيادتين اللاحقتين للفعل، فـ"ضاربان" كـ"يضربان" و"ضاربون"^(٤) كـ"يضربون"، ويذكر ويؤنث^(٥)، فنقول "ضارب" و"ضاربة"^(٦) ويخالف الفعل في جواز إضافته إلى معموله المفعول لا غير، ولا يضاف إلى الفاعل؛ لأنَّ الشيء لا يضاف إلى نفسه، وتدخل اللام على معموله المتأخر^(٧)، قال الرضي: "واعلم أنه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعديين إلى المفعول به بأنفسهما أن يعتمدا باللام، نحو "أنا ضاربٌ لزيد" و"أعجبنى ضربك لزيد" وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل، كما يجوز أن يعتمد الفعل باللام إذا تقدّم عليه المنصوب^(٨)، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ﴾^(٩) فعمد اسم الفاعل باللام متأخراً؛ لضعفه في العمل، وفرعيتيه، كما عمِد معمول الفعل المتقدّم

(١) ينظر الفارسي: كتاب الشعر، تحقيق د. محمود الطناحي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، ٤٢٧/٢.

(٢) سورة الملك، آية: ١٩

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٦٩، السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع شرح جمع الجوامع:

تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ١٤٢١هـ. ٨٤/٥.

(٤) ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٧٤.

(٥) أبو بكر السراج: الأصول في النحو ١/١٢٢.

(٦) ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٨١.

(٧) ابن يعيش: شرح المفصل ٦/٦١.

(٨) رضي الدين: شرح الكافية ٢/٢٠١، وينظر شرح المفصل ٦/٧٨.

(٩) سورة يوسف، آية: ٤٣،

باللام تقوية للعامل لتأخره. كما يفارق الفعل في صحة وقوعه هو ومعطوف عليه خبراً عن مثى أو وصفاً له، فيمتنع تقديم مغموله عليه، نحو "هذان ضارب زيداً ومكرمه" و"جاء رجلان ضارب زيداً ومكرمه"^(١).

وإذا كان اسم الفاعل مقترناً بأل فإنه يعمل عمل فعله مطلقاً دون اعتداد للزمن فيه، ^(٢) قال الرضي: "... أن اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل إلا إذا كان ماضياً، نحو "الضارب زيداً أمس عمرو" ولم يوجد في كلامهم عاملاً إلا ومعناه الماضي، ولعل ذلك لأن المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي، فتوصل إلى إعماله بمعناه باللام"^(٣).

ونجد جواز عمل اسم الفاعل المجرد من "أل" في الزمن الماضي النصب في الاسم الذي يليه؛ مراعاة لمعنى الفعل، لأن العرب تحمّل على المعنى، وعلى اللفظ، ويبقى الجر فيه أقوى مراعاة للاسمية، ويؤيده نصب "زيد" في "هذا ضارب عبد الله وزيداً" ونصب المفعول الثاني اضطراراً في نحو "هو ظانّ زيدٍ أمس كريماً"^(٤)، فلا شك أن الاسمية أقوى لعدم جريها على الفعل، وهي العلة التي عملت تداخلاً على الأفعال بسببها، ولكن الفعلية تسرّبت إلى الصيغة من الحدث، خاصة وأن أمثلة المبالغة التي عملت بالحمل على اسم الفعل^(٥) فاتها الشبه اللفظي أيضاً. وقد اشترط البصريون في اسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل الاعتماد على نفي صريح نحو "ما ضارب زيدٌ عمراً" أو مؤول نحو "غيرٌ مضيع نفسه عاقل" أو استفهام كما في قول الشاعر:

(١) الصبان ، محمد بن- علي :حاشيته على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، رتبه و ضبطه وصححه : مصطفى حسين أحمد ، الطبعة الأولى ، مطبعة الاستقامة بالقاهرة ، ١٩٤٧م.

٢٩٣/٢.

(٢) ابن عقيل : المساعد ، ١٩٨/٢ ، ١٩٩.

(٣) رضى الدين: شرح الكافية ٢٠١/٢.

(٤) رضى الدين: شرح الكافية ٢٠٠/٢.

(٥) سيبويه : الكتاب ١/١٧٣.

أَنَاوِ رَجَالِكَ قَتَلَ امْرِئٍ مِنْ الْعِزِّ فِي حَبْكٍ اعْتَاضَ ذَلًا^(١)

أو على موصوف، نحو "مررت برجل ضارب عمرًا" ولو تقديرًا، نحو "يا طالعا جبلاً"، أو على ذي خبر، نحو "هذا ضارب زيدًا" و"كان ضاربًا عمرًا" و"إن زيدًا ضاربًا عمرًا" و"ظننت زيدًا ضاربًا عمرًا"، أو على ذي حال، نحو "جاء زيدًا راكبًا أبوه فرسًا" أو موصول، وذلك إذا وقع صلة لـ"أل"، وبحرف النداء عند ابن مالك^(٢).

فلعمل اسم الفاعل شرطان عدميان، وآخران وجوديان^(٣)، العدميان التصغير، والوصف، وهما خاصان بالأسماء، والوجوديان الاعتماد، وكونه بمعنى الحال أو الاستقبال، ومن شأنها تقوية الجانب الفعلي فيه^(٤).

وإذا نظرنا إلى اسم الفاعل على عده اسمًا، والأصل في الأسماء إذا تعلَّق أحدهما بالآخر الإضافة، والعمل إنما هو بجهة الشبه للمضارع^(٥) و"أن الفعل المضارع أعرب لمضارعه الاسم، إذ كان أصل الإعراب للأسماء، وأن اسم الفاعل أعمل بمضارعه الفعل، إذ كان أصل الإعمال للأفعال"^(٦) و"أن الفروع تتحط أبدًا عن درجات الأصول"^(٧) امتنع أن يعمل "ابتداءً كالفعل؛ لأن طلبهما لهما، والعمل فيهما على خلاف وضعهما"^(٨).

(١) بلا نسبة في ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، ١٩٧٤م، ٧٣/٣، ابن هشام: شرح شذور الذهب، ٣٨٩، السيوطي: جمع الهوامع ٨٠/٥.

(٢) ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٣هـ - ١٠١/٢.

(٣) خالد الأزهرى: التصريح ١٢/٢.

(٤) ينظر ابن يعيش: شرح المفصل، ٧٦/٦، ابن عصفور: شرح الجمل: تحقيق د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ، ٥٦٥/١.

(٥) السيوطي: جمع الهوامع ٨٣/٥.

(٦) أبو بكر السراج: الأصول في النحو، ١٢٣/١، وينظر ابن يعيش: شرح المفصل ٧٨/٦.

(٧) ابن يعيش: شرح المفصل ٧٨/٦.

(٨) رضي الدين: شرح الكافية ١٩٩/٢، يقصد اسم الفاعل، واسم المفعول.

فاسم الفاعل إنما عمل تداخلاً على الأفعال، "فتتداخل الأسماء على الأفعال في المعنى فتعطى حكم الفعل، وذلك ببناء اسم الفعل وعمله عمله معاً، وعمل البواري عمله حسب" (١).

والعمل في اسم الفاعل جاء مراعيًا أنه فعل في المعنى، وإن كان اسمًا شكلاً، ولما كان اسم الفاعل غير خالص للاسمية فإنه لا يتداخل على الأفعال عملاً إلا بتحقيق أمور تباعد بينه وبين الأسماء من جانب، وتقارب بينه وبين الأفعال من جانب آخر، وكلما قوي الجانب الفعلي كان العمل أقوى وأحسن، وكلما ضعف كانت الإضافة أقوى وأحسن، قال سيبويه في قول القائل:

هل أنت باعث دينارٍ لحاجتنا أو عبد ربّ أخا عون بن مخراق (٢)

"فإذا أخبرت أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تتوين البتة ؛ لأنه إنما أجري مجرى الفعل المضارع له، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب، فكل واحد منهما داخل على صاحبه، فلما أراد سوى ذلك المعنى جرى مجرى الأسماء التي من غير ذلك الفعل،... وذلك قولك: "هذا ضارب عبد الله وأخيه" وجه الكلام وحده الجر" (٣).

وأشار الرضي إلى ما تتم به مشابهة اسم الفاعل والمفعول للفعل: "لأن اسمي الفاعل والمفعول إذا لم ينصبا المفعول به لم تتم مشابتهما للفعل" (٤).

وفي هذا تأكيد تداخلهما على الأفعال، فإن لم يأت بعدهما المنصوب حناً إلى الأصل، ونقصت المشابهة.

فاسم الفاعل في إعماله يلحظ فيه الجانب الفعلي الذي يؤهله للعمل، فـ"الضارب" مساوية لـ"الذي يضرب" فهو اسم في الظاهر، فعل في التقدير، ولذا كان عمله غير

(١) المصدر نفسه ٣٧/١.

(٢) دون نسبة في سيبويه : الكتاب ٢٢٧/١، السيوطي: همع الهوامع ٢٩٥/٦.

(٣) سيبويه : الكتاب ٢٢٧/١.

(٤) رضي الدين: شرح الكافية ١٧٦/١.

مشروط، وما عدا هذه الحالة توصلت إلى العمل بأمور تقرّبها من الأفعال، وتبعد عنها خصائص الأسماء، فإن اختلف شرط حنّت لأصلها، وتمسكت باسميتها.

أمّا اسم الفاعل مثنى ومجموعاً فكالْمفرد عملاً وشرطاً، فنقول "جاء الضاربان زيداً أمس، أو غداً، أو الآن" و"جاء رجلان ضاربان زيداً الآن أو غداً" ومثله الجمع.

وأثر تداخل اسم الفاعل غير مقصور على العمل، بل له أثر في الجمع فإن جريانه على الفعل أهله للجمع بالواو والنون تذكيراً، وبالألف والتاء تأنيثاً، ففي علّة امتناع جمع أحمر حمراء جمع سلامة يقول ابن يعيش: "ولا يجمع المؤنث من هذا بالألف والتاء، ولا مذكّره بالواو والنون؛ لأنه ليس بجارٍ على الفعل، وذلك أن الصفات على ضربين:

أحدهما ما كان جارياً على الفعل كضارب وضاربة، وغير جارٍ كأحمر ونحوه، فما كان من الأول فإنّه يجمع جمع السلامة، فنقول في المذكر قائمون، وضاربون، وفي المؤنث قائمات، وضاربات، وذلك أنّه لما جرى على الفعل شُبّه بلفظ الفعل الذي يتصل به ضمير الجمع^(١)، فمشابهاة اسم الفاعل للأفعال جعلتها تتداخل عليها في بعض أحكامها، وما هو خاص بها.

وفي ختام بحثنا نجد أن القواعد العامة التي قامت عليها نظرية النحو العربي أن النحاة قد تنبهوا إلى ما يعتري التراكيب، أحياناً، من تجاذب بين المعنى والإعراب، أو بين الأبعاد الدلالية الخالصة من جهة والضوابط الشكلية المختلفة من جهة أخرى، وهو ملحوظ أشاروا إليه في مرحلة مبكرة من وصف العربية؛ من ذلك، كقولك: إن زيداً ظريف وعمرؤ وعمرأ، فالمعنى في الحديث واحد وما يراد من الأعمال مختلف". وإنّ نظرية النحو العربي القائمة على القول بالعامل منضبطة، عند النحاة، بضوابط مختلفة، يعد المعنى واحداً منها، فهو ليس ضابطاً رئيساً، في كثير من المواضع؛ فبنية النظرية النحوية المتمثلة في العامل النحوي ذات طبيعة تركيبية شكلية، تتخذ من العلاقات النحوية أساساً في رسم أطرها وأبعادها الرئيسية، ولكنها في

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٦٠/٥.

الوقت نفسه لا تغفل دور العناصر (الدلالية) في تشكيل النسق النهائي للنظرية، فتضع لها أدواراً مؤثرة تحرك مكونات النظرية في اتجاهات مخصوصة ، لكنها لا تطلق لها زمام التحكم في الوصف، بل تقيدّها بالضوابط الشكلية والبنوية الأخرى التي تعدّ أكثر انضباطاً وتماسكاً.

ووجدنا أن التداخل الدلالي بين الوظائف النحوية وحده ليس كافياً للقول بتعدد الاحتمالات الإعرابية في التركيب ، وسيصبح للوظائف النحوية صور أخرى لم ينصّ عليها النحاة.

وذهب النحاة إلى أن هناك تداخلاً وظيفياً بين الحال والمفعول فيه "وخصوصاً ظرف الزمان؛ لأنّ الحال لا تبقى بل تنتقل إلى حال أخرى، كما أنّ الزمان منقضى لا يبقى ويخلفه غيره . ويرى كثير من النحاة أنه في باب المفعول لأجله يجوز لنا أن نعرب المصدر الواقع في هذه الوظيفة، في كثير من المواقع، حالاً ؛ لأنّ المصدر، عندهم، يجوز أن يقع حالاً، وإن كان هذا خلاف الأصل . وقد يبدو التداخل الوظيفي بين الحال والمفعول لأجله ، إذا جاءت الحال وصفاً مشتقاً ، ضعيفاً يمكن التجاوز عنه، خاصة إذا كانت الأمثلة عليه قليلة قابلة للتأويل الذي يردّها إلى دلالتها الأصلية وهي بيان هيئة صاحبها.

ولكنّ هذا التداخل يقوى ويشدّد عندما يعبر عن وظيفة الحال بجملة فعلية مضارعية . ويمثل الاشتراك في الشرط الصرفي قناة تواصل مفتوحة تتداخل فيها الوظائف وتتعدّد فيها أوجه التأويل الدلالي، وفي المقابل يمثل عدم الاشتراك في الشرط الصرفي حاجزاً وهمياً يغيب بعض الأبعاد الدلالية التي ينتجها التركيب أحياناً ويوجّه إليها سياق الكلام فتتداخل الأسماء على الأفعال في المعنى فتعطى حكم الفعل، وذلك ببناء اسم الفعل وعمله معاً، ووجدنا أن العمل في اسم الفاعل جاء مراعيّاً أنّه فعل في المعنى، وإن كان اسماً شكلاً، ولما كان اسم الفاعل غير خالص للاسمية فإنّه لا يتداخل على الأفعال عملاً إلاّ بتحقيق أمور تباعد بينه وبين الأسماء من جانب، وتقارب بينه وبين الأفعال من جانب آخر، وكلّما قوّي الجانب الفعليّ كان العمل أقوى وأحسن، وكلّما ضعف كانت الإضافة أقوى وأحسن.

المراجع

القرآن الكريم

- البحتري : الديوان، تحقيق : حسن كامل الصيرفي ، دار المعارف ، مصر.
- أبو البركات الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا بيروت، ١٩٨٧ م .
- أبو بكر السراج : الأصول في النحو، تحقيق د. عبد الحسيب الفتلي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ .
- تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، ٢٠٠٤ م
- تمام حسان : الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي العربي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢ .
- ابن جني، الخصائص . دار المعارف . دمشق . ١٩٩٢ م .
- الحطيفة، الديوان، شرح ابن السكيت، تحقيق نعمان محمد أمين طه، مصر، ١٩٥٨ م.
- خالد بن عبد الله الأزهرى: التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، مصر .
- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، منشورات دار الحكمة، حلبوني، دمشق،.
- ابن الخشاب: المرتجل، تحقيق علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢ هـ.
- رضي الدين الاستربادي: شرح الكافية في النحو : دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥ هـ.
- رضي الدين الاستربادي: شرح الكافية في النحو، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٧٩ م.
- الزمخشري، الكشاف، دار الفكر.

- الزمخشري، المفصل في النحو، تحقيق جي، بي بروج.
- ابن سلام، أبو عبيد القاسم : الأمثال، تحقيق، د. عبد المجيد قطامش، السعودية، ١٩٨٠م،
- ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل : المخصص، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت،
- السامرائي، فاضل صالح : ، معاني النحو، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد،
- السامرائي، فاضل صالح : معاني الأبنية في العربية، بيروت، ١٩٨١م .
- سيبويه : الكتاب تحقيق: د. إميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٠هـ.
- السيوطي جلال الدين: المزهري في علوم اللغة، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم وآخرين، مصر،
- السيوطي، جلال الدين: همع الهوامع شرح جمع الجوامع: تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، ١٤٢١هـ.
- الصبان ، محمد بن علي :حاشيته على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، رتبه وضبطه وصححه : مصطفى حسين أحمد ، الطبعة الأولى ، مطبعة الاستقامة بالقاهرة ، ١٩٤٧م.
- عبد القاهر الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.
- ابن عصفور: شرح الجمل: تحقيق د. صاحب أبو جناح، عالم الكتب، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ.
- ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠٣هـ.
- ابن عقيل : المساعد على تسهيل الفوائد: شرح ابن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات، ١٤٠٥هـ.

- أبو علي الفارسي: كتاب الشعر، تحقيق د.محمود الطناحي، الطبعة الأولى دار المعرفة، ١٤٠٨هـ .
- أبو علي الفارسي : المسائل المنثورة ، تحقيق مصطفى الحدي ، دار الحوار ، دمشق ، ١٩٩٥م.
- عمر بن أبي ربيعة : الديوان ، نشرته : دار صادر ، ١٩٦٦ م.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن الكريم، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٨٠م.
- القعدوني: إبراهيم ضاهر، ظاهرة التداخل في الصيغ المتفرقة، بيروت، ١٩٨٦م.
- لطيفة النجار، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتلقيدها. الطبعة الأولى. دار البشير، عمان- الأردن، ١٩٩٣.
- المبرد، أبو العباس: المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة، الطبعة الثانية ، ١٣٩٩ - ١٩٧٩.
- المتنبي: شرح ديوان المتنبي لعبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨٠م
- أبو منصور الأزهري، محمد بن أحمد : تهذيب اللغة، تحقيق عبد السلام هارون وآخرين، مصر .
- ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، الطبعة الثانية ١٤١٨ - ١٩٩٧.
- المهيري ، عبد القادر: الجملة في نظر النحاة العرب، حوليات الجامعة التونسية، ١٩٦٦ .
- الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد، مجمع الأمثال، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٩٥٥م.
- النابغة الذبياني، - الديوان - تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، مصر، ١٩٧٧م.

- ابن الناظم، شرح ألفية ابن مالك، مطبعة القديس جارجيوس، بيروت، ١٣١٢هـ.
- ابن هشام الأنصاري: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، طبعة ١٤١٦ - ١٩٩٥.
- ابن هشام الأنصاري: شرح شذور الذهب، مكتبة محمد علي صبيح.
- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية ١٩٩٢م.
- ياقوت ، د. محمود سليمان ، ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية ، الإسكندرية ، ١٩٨٦م.
- ابن يعيش: شرح المفصل، المطبعة المنيرية، مصر،

* * *